

التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2023 - ملخص -

تطبيقا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 وفي الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020 وخلال المجلس الوزاري المنعقد في 14 أكتوبر 2020، عرف قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية إطلاق برنامج إصلاح عميق يضع أسس مقاربة جديدة لحكامته وتسيير ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإصلاح العميق والمراجعة الجوهرية والمتوازنة للقطاع العام؛
 - إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كركيزة أساسية في تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي للبلاد التي أعلنها جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة.
- وهكذا، فإن الرؤية حول التنمية بالمغرب المستعرضة في تقرير النموذج التنموي الجديد لسنة 2021 تتم عن وعي متزايد بخصوص أهمية ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد أكد تقرير النموذج التنموي الجديد على أنه من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، يجب أن تركز الإدارة على المهام الأساسية المتعلقة بالسير الجيد لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تكمن في وضع الاستراتيجيات والسياسات العمومية وتتبعها، وضبطها، والعمل تدريجيا على إسناد المهام العمومية المتعلقة بالتنفيذ لبنيات مستقلة أو تفويضها وفقا لمقاربة تعاقدية. كما أوصى هذا التقرير القطاعات الوزارية، خاصة، بالتركيز على تحديد السياسات العمومية وإسناد تنزيلها العملياتي إلى المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار تعاقدية.

كما كرس البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026 الذي تم إعداده في انسجام مع التوجيهات الملكية السامية، التزام الحكومة بتسريع إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا الإطار، تم تسريع وتيرة الأشغال من أجل تنزيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون-الإطار رقم 50.21 والقانون رقم 82.20 سأل في الذكر، وتفعيل الوكالة الوطنية وتسريع عملية تحديد وتنزيل عمليات إعادة الهيكلة من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الناضجة وللتدابير الرامية إلى توطيد النماذج الاقتصادية والمالية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية. كما حددت خارطة الطريق التي تم وضعها في هذا الصدد المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخل الوكالة الوطنية التي يتعين مراجعة توجهاتها الاستراتيجية ونماذجها الاقتصادية والمالية، وتلك التي يمكن تجميعها أو خلق التآزر بينها، بالإضافة إلى باقي الهيئات التي يمكن فتح رأسمالها للقطاع الخاص.

وفيما يخص مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2023، فإن المجلس الوزاري الذي ترأسه صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 18 أكتوبر 2022، قد أعطى توجيهات عامة مرتبطة، على وجه الخصوص، بتسيير ركائز الدولة الاجتماعية،

من خلال تنزيل الورش الملكي لتعميم التغطية الاجتماعية وتكريس العدالة المجالية عبر مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات، بالإضافة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار عبر تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد.

وفي نفس السياق، يندرج منشور وزيرة الاقتصاد والمالية رقم 1615/22 الصادر بتاريخ 2022/09/20 والمتعلق بالبرمجة الميزانية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2023 في إطار هذه التوجيهات، حيث تم التركيز من خلاله على الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للقطاع، خاصة فيما يتعلق باتخاذ تدابير تروم تسريع عمليات إعادة هيكلة هذه الهيئات وتوطيد نماذجها بغية تعزيز نجاعتها في مواجهة مخاطر ارتفاع أسعار المواد الأولية واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد وتحسين جودة الخدمات وإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية ودعم المقاولات الوطنية وتسريع إنجاز البرامج الاستثمارية، مع اعتماد مخططات تروم ترشيد استعمال المياه واللجوء إلى الطاقات المتجددة وخفض تكاليف الإنتاج والحد من اللجوء إلى ميزانية الدولة ومواصلة جهود تحسين آجال الأداء.

I. مكونات وأداء المحفظة العمومية

أثرت، إلى حد ما، وضعية الإجهاد المائي الذي تعرفه بلادنا بالإضافة إلى التوترات العالمية، وما ترتب عنها من ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد والضغط المتزايد على الأسواق المالية، على وتيرة التعافي من تبعات أزمة كوفيد. وقد كان لهذه الأزمات آثارا متباينة على النتائج المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية وعلى برامجها الاستثمارية.

وهكذا، فقد عرفت مؤشرات أداء قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تراجعا حادا خلال سنة 2020 بسبب التدابير الاحترازية المتخذة للحد من التنقلات والتجمعات، وذلك من أجل التصدي للأزمة الصحية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، الأمر الذي أدى إلى إعاقة النشاط الاقتصادي بشكل كبير (الحجر الصحي، تقييد حركة التنقلات، إغلاق الحدود بالنسبة للأشخاص والسلع،). وقد مكنت مختلف التدابير المبذولة من طرف الدولة بغية احتواء الآثار السلبية للجائحة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من عودة انتعاش المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2021.

ومن المتوقع مواصلة هذا النسق خلال سنوات 2022-2025 وذلك على الرغم من الظرفية غير المواتية وحالة عدم اليقين المتسمة بارتفاع مستويات التضخم على المستوى العالمي، بالإضافة إلى اضطراب سلاسل التوريد الدولية.

1. مكونات المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية، حتى متم شهر يوليو 2022، من 271 مؤسسة ومقاولات عمومية تنشط في قطاعات استراتيجية متنوعة للاقتصاد الوطني:

❖ 227 مؤسسة عمومية؛

❖ 44 مقاولات عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة.

ومن جهة أخرى، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة و/أو مساهمات يبلغ مجموعها 502 هيئة، منها 53% مملوكة بالأغلبية.

بالإضافة إلى ذلك، تدرج 21 شركة مساهمة ضمن ملكية الجماعات الترابية، تتم مراقبتها وتتبعها على مستوى المحفظة العمومية، وهو نفس العدد المسجل خلال العام الماضي.

2. المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية

فيما يخص المؤشرات المالية لهذا القطاع وفي سياق يتسم عموماً بحالة من التعافي وباستعادة تدريجية لمستويات النشاط الاعتيادية، حققت المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2021 ارتفاعاً في رقم المعاملات الإجمالي وفي القيمة المضافة نسبته 21% و 41%، على التوالي، حيث انتقلا من **236.002 مليون درهم** و **68.770 مليون درهم** سنة 2020 إلى **285.482 مليون درهم** و **97.164 مليون درهم** سنة 2021 بينما بلغ تطورها بنسبة 13% و 15% على التوالي، مقارنة بسنة 2019.

بخصوص رقم المعاملات، فقد عرف خلال سنة 2021 زيادة بلغت على التوالي 21% و 13% مقارنة بسنتي 2020 و 2019، لينتقل إلى **285.482 مليون درهم** سنة 2021. ويعود ارتفاع رقم معاملات القطاع خلال سنة 2021 بالأساس إلى انتعاش رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط (+50% و +56% على التوالي مقارنة بسنتي 2020 و 2019) وذلك بمبلغ **84.300 مليون درهم** والذي يمثل لوحده 30% من رقم معاملات القطاع. وتعزى هذه الزيادة بنسبة أقل للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+7% و +4% على التوالي مقارنة بسنتي 2020 و 2019) وذلك بمبلغ **39.289 مليون درهم** ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (+54% و +19% على التوالي مقارنة بسنتي 2020 و 2019) وذلك بمبلغ **12.388 مليون درهم**.

وينتظر أن تعرف توقعات اختتام سنة 2022 ارتفاعاً قدره 20% لرقم معاملات القطاع مقارنة بسنة 2021، ليلعب بذلك ما قيمته **344.171 مليون درهم**. وتعزى هذه التطورات إلى توقعات بارتفاع رقم معاملات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (+56% بمبلغ **131.331 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (+6% بمبلغ **41.700 مليون درهم**) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (+3% بمبلغ **7.365 مليون درهم**) وأيضاً مجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (+12% بمبلغ **4.431 مليون درهم**).

أما بخصوص نتائج القطاع، فبعد التراجع الملحوظ سنة 2020، سجلت نتائج الاستغلال والنتائج الصافية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2021 عودة النسق التصاعدي لمجموع النتائج، حيث بلغ مجموع نتائج الاستغلال والنتائج الصافية خلال سنة 2021 ما قدره **31.178 مليون درهم** و **16.021 مليون درهم**، على التوالي. كما يتوقع أن تعرف توقعات الاختتام برسم سنة 2022، منحى إيجابياً لمجموع نتائج قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بحيث ستسجل نمواً في نتائج الاستغلال (**35.153 مليون درهم**) والنتائج الصافية (**34.771 مليون درهم**).

وتجب الإشارة إلى أن ارتفاع نتائج القطاع برسم سنة 2021 يرجع بالأساس إلى تحسن نتائج المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، حيث سجلت هذه النتائج منحى تصاعدياً منتقلة، فيما يخص نتائج الاستغلال والنتائج الصافية من **15.648 مليون درهم** و **5.835 مليون درهم** خلال سنة 2019 إلى **2.345 مليون درهم** و **6.361 مليون درهم** في سنة 2020 ثم إلى **31.765 مليون درهم** و **14.703 مليون درهم**، على التوالي، خلال سنة 2021.

3. استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

انتقل حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية من **72.675 مليون درهم** سنة 2016 إلى **64.164 مليون درهم** سنة 2021 ومن المتوقع أن يبلغ **80.989 مليون درهم** برسم توقعات اختتام سنة 2022.

تم تحقيق حجم الاستثمار الذي تم تسجيله برسم سنة 2021 (**64.164 مليون درهم**) بفضل استثمارات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (**13.135 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**8.805 مليون درهم**) ومجموعة العمران (**4.386 مليون درهم**)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**3.711 مليون درهم**).

أما فيما يتعلق بتوقعات اختتام سنة 2022، يرتقب أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية **80.989 مليون درهم**، أي بزيادة قدرها 26% مقارنة بإنجازات سنة 2021، والتي ترجع بشكل أساسي إلى توقعات اختتام كل من المجمع الشريف للفوسفاط (**26.100 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**9.475 مليون درهم**)، ومجموعة العمران (**4.343 مليون درهم**)، والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (**3.598 مليون درهم**)، والوكالة الخاصة طنجة المتوسط (**3.442 مليون درهم**).

من المرتقب أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2023 ما يناهز **140.500 مليون درهم**، وذلك نتيجة لتوقعات استثمارات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (**55.437 مليون درهم**) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (**12.696 مليون درهم**) والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (**7.011 مليون درهم**).

أما فيما يخص سنتي 2024 و2025، فيتوقع أن تعرف استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تراجعا حيث ستسجل **127.911 مليون درهم** و**106.818 مليون درهم**، على التوالي.

4. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

عرفت العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا ملموسا بحيث انتقلت موارد الأرباح والمساهمات المتأتية من هذه المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الدولة من **9.594 مليون درهم** سنة 2020 إلى **10.704 مليون درهم** سنة 2021، أي بنسبة إنجاز بلغت 96% مقارنة بالتوقعات (**11.118 مليون درهم**) وذلك دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة.

وتقدر توقعات الاختتام لسنة 2022 بما يناهز **14.138 مليون درهم** مقابل **10.985 مليون درهم** كتوقعات أولية. ويعزى هذا التحسن، بالأساس، إلى ارتفاع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات التالية: المجمع الشريف للفوسفاط (زائد **1.131 مليون درهم**)، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (زائد **720 مليون درهم**) واتصالات المغرب (زائد **285 مليون درهم**).

وبرسم سنة 2023، يتوقع أن تبلغ موارد الأرباح والمساهمات المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره **16.464 مليون درهم**، مسجلة زيادة مهمة نسبتها 50% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2022، علاوة على **8.000 مليون درهم** برسم الموارد المتوقعة من تفويت الأصول (**3.000 مليون درهم**) ومن عائدات الخوصصة (**5.000 مليون درهم**).

وبالنسبة للإعانات الممنوحة من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد بلغ مجموع هذه التحويلات المالية **40.687 مليون درهم** في سنة 2021، منها 59% مخصصة لتكاليف التسيير و33% للاستثمار و8% برسم الزيادة في الرأسمال. وتناهز توقعات الإمدادات لسنة 2022 ما قدره **48.148 مليون درهم**.

II. السياسات العمومية الموكول إنجازها إلى المؤسسات والمقاولات العمومية

بغية تحقيق الأهداف المسطرة طبقا للتوجهات الملكية السامية، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية مجهوداتها لتسريع تنزيل الأوراش الاستراتيجية والبرامج القطاعية المسندة لها، خصوصا، فيما يتعلق بتعزيز العدالة الاجتماعية والإقلاع الاقتصادي وتقوية الترابط المجالي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وإنعاش الاستثمار وتوسيع البنى التحتية وترشيد تكاليف عوامل الإنتاج بهدف تطوير تنافسية إنتاج النسيج الوطني.

وفي هذا الصدد، تم في إطار الورش الملكي لتعميم التغطية الاجتماعية، تم وضع النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل هذا الورش الذي أسند تنفيذه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث قام الصندوق بتعزيز نظامه المعلوماتي وقدراته العملياتية وموارده البشرية وذلك من أجل ضمان إنجاز هذا البرنامج وفق الأجل المحددة والنتائج المرجوة.

ومن المقرر تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتعويضات العائلية وتلك المتعلقة بتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد خلال سنتي 2023 و2024، على التوالي.

وفيما يخص الحد من تأثيرات الإجهاد المائي الذي يعرفه المغرب، تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في قطاع الماء، خصوصا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات الأحواض المائية والفاعلين على مستوى التوزيع وذلك بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، دورا مهما في وضع وتنفيذ الإجراءات الاستعجالية للحد من ندرة المياه ونقص مصادرها، وكذا وضع مخططات عمل تقدم حولا هيكلية وبديلة تركز بالأساس على مشاريع نقل المياه

وتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة، علاوة على مشاريع الاقتصاد في الماء وحملات التوعية في مجال ترشيد استهلاك الماء وحماية الموارد المائية.

وفيما يتعلق **بالتكوين المهني**، يواصل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل تنفيذ مكونات خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني التي تم تقديمها أمام أنظار **جلالة الملك** في 4 أبريل 2019، والتي تتعلق، أساساً، بإحداث مدن المهن والكفاءات.

وبالنسبة **للقطاع الفلاحي**، شرعت المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في القطاع الفلاحي في بلورة مختلف مكونات استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أعطى انطلاقتها **جلالة الملك نصره الله** في فبراير 2020، تهدف إلى تعزيز مكتسبات مخطط المغرب الأخضر، مع إعطاء الأولوية للعنصر البشري واستدامة التنمية الفلاحية.

علاوة على ذلك، وبهدف تسريع **إقلاع قطاع السياحة**، واصل المكتب الوطني للسياحة، في سنة 2022، البرنامج الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2021 والمتعلق بتنفيذ استراتيجية تسويقية وتجارية بإشراك كل مهنيي القطاع.

وفيما يتعلق **بقطاع الفوسفاط**، تشير التوقعات خلال السنوات القادمة إلى آفاق واعدة تتسم بنمو الطلب وركود أو انخفاض العرض، مما سيؤدي إلى زيادة في مبيعات المجمع الشريف للفوسفاط المُطالب بمواصلة تنفيذ استراتيجيته المندمجة التي تهدف إلى تعزيز ريادته وتعزيز مكانته في الأسواق النامية، عبر التركيز على تسريع برامج توسيع قدرات الإنتاج وتنويع منتجاته بإعطاء الأولوية لتطوير سلسلة من الأسمدة خالية من الكربون ومطابقة للطلب العالمي في إطار استراتيجية رقمية تستهدف الزبون النهائي (الفلاح).

III. تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

1. إحداث وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

تفعيلاً **للتوجيهات الملكية السامية**، تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بموجب القانون رقم 76.20 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 31 دجنبر 2020. كما تم نشر مرسومه التطبيقي رقم 2.21.67 بتاريخ 19 فبراير 2021 والقاضي بالمصادقة على النظام الأساسي للصندوق وبتحديد رأسماله في **15.000 مليون درهم**. وعلى إثر ذلك، تم الشروع في الأشغال المتعلقة بهيكلية الصناديق القطاعية والموضوعاتية التي سيستند إليها الصندوق من أجل بلورة استراتيجية تنميتها.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار وضع الشروط المسبقة المتعلقة بهيئات إدارة وتدبير الصندوق، فقد تم تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا لإدراج الصندوق ضمن لائحة المقاولات العمومية الاستراتيجية التي يُعين مديرها العام من طرف المجلس الوزاري.

2. تنزيل القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

Ⓒ إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية لتنزيل مقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21

فيما يتعلق بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، تم تسجيل تقدم ملموس على مستوى إعداد النصوص التطبيقية للقانون-الإطار رقم 50.21 وكذا بخصوص تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومن بين **النصوص التشريعية الأربعة** المنصوص عليها في القانون-الإطار السالف الذكر، يجري حالياً الانتهاء من ثلاثة نصوص، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية، ويتعلق الأمر بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وإرساء نظام للخصوصية بالإضافة لمشروع قانون يحدد شروط ومسطرة تعيين الأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية. ويخص النص الرابع الذي يوجد قيد الدراسة، إحداث هيئة مركزية

تتولى القيام بعمليات التصفية، حيث سيتم صياغته بعد إنهاء الدراسة حول إحداث هذه الهيئة، وهي الدراسة التي توجد في طور الإنجاز.

وتخص **النصوص التنظيمية 5 مشاريع مراسيم**، يتعلق أولها بشروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية ومبلغ التعويضات الممنوحة لهم نظير النشاط الذي يقومون به وكيفيات صرفها وكذا شروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين بالأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية ومبلغ التعويضات الممنوحة لهم **والعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية** والمصادقة على الميثاق المغربي لحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تقييم الملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع المرسومين الأولين وإدراجهما في مسطرة المصادقة، في حين يجري وضع اللامات الأخيرة على المشاريع الثلاثة الأخرى.

⊖ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

لقد أفضت المشاورات والدراسات إلى إعداد خارطة طريق تهدف إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية، إضافة إلى توطيد النماذج الاقتصادية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا الصدد، تم خلال سنة 2022 استهداف عدد من القطاعات ذات الأولوية كقطاعات الطاقة والنقل واللوجستيك وكذا بعض القطاعات الأخرى (القطاع السمعي البصري والألعاب واليانصيب الوطني) أو مؤسسات ومقاولات عمومية ذات رهانات استراتيجية كبرى (الشركة الوطنية للنقل الجوي ومجموعة التهيئة العمران و بريد المغرب). ويتم إجراء عمليات إعادة الهيكلة في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى معالجة كافة **الإشكاليات والمخاطر** التي تعيق تحقيق النتائج المرجوة والمشاريع التنموية التي أطلقها مختلف الفاعلين.

⊖ تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

طبقا للمادة 32 من القانون رقم 82.20 المحدثة بموجبه الوكالة، سيدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة، علما أن مديرها العام قد تم تعيينه بموجب الظهير رقم 1-22-45 الصادر في 22 يوليوز 2022 والذي تم نشره بالجريدة بتاريخ 4 غشت 2022. وسيتم تسريع وتيرة الأشغال عبر عقد أول مجلس إداري لتفعيل الوكالة مباشرة بعد تعيين المدير العام للوكالة.

وتتمثل أهم الأشغال المنجزة أو في طور الإنجاز في إطار تفعيل الوكالة فيما يلي:

- إدراج **الوكالة ضمن المؤسسات العمومية الاستراتيجية**: تم تعديل القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، حيث تمت إضافة اسم الوكالة إلى الملحق 1-أ للقانون المذكور والمتعلق بالمؤسسات الاستراتيجية (تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2022/01/27)؛
- إعداد مشروع **السياسة المساهماتية للدولة**: يتعين على الوكالة اقتراح السياسة المساهماتية للدولة على السلطة الحكومية المكلفة بالمالية والقيام بتنفيذها، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية والتي يجب أن يصادق عليها مجلس الحكومة. ويتم حاليا إنجاز دراسة لإرساء هذه السياسة بالإضافة إلى خارطة طريق لتنزيل مضامينها؛
- إعداد أدوات **تسيير الوكالة**: لقد تم في هذا الشأن إعداد مشاريع اتفاقية المراقبة والهيكل التنظيمي للوكالة ونظام المشتريات والنظام الأساسي للمستخدمين ومرجع الوظائف والكفاءات بالإضافة إلى مختلف المساطر العملياتية والمحساباتية وكذا الموائيق المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال هيئات حكامه الوكالة؛
- مشاريع **النصوص التنظيمية التطبيقية قيد الإعداد**:
 - مشروع مرسوم متعلق بممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة. وقد تم الانتهاء من إعداد هذا المرسوم ووضع في مسطرة المصادقة؛
 - مشروع مرسوم يحدد الكيفيات التي تبدي بها الوكالة رأيها في مختلف العمليات الخاصة برأس المال والمحفظة العمومية، كما هو منصوص عليه في المادتين 7 و 8 من القانون رقم 82.20 سالف الذكر؛
 - مشروع مرسوم يحدد تركيبة هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة وكيفية سير أشغالها.

- **الانتقال إلى المراقبة المواقبة:** طبقا للمادة 30 من القانون رقم 82.20 سالف الذكر، فإن هذه العملية ستشمل 8 مؤسسات عمومية تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة (وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيك ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقرق والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية بالدار البيضاء ووكالة المغرب العربي للأنباء والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للصيد). ويتعين إنجاز هذه العمليات داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر ابتداء من تاريخ دخول القانون رقم 82.20 المشار إليه سابقا، حيز التنفيذ.

IV. تعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

1. الرفع من فعالية تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص

طبقا للمادة 36 من القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وفيما يخص العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، لاتزال الأشغال جارية لإنهاء صياغة مشروع المرسوم الذي تحدد بموجبه الحالات التي يتعين فيها إبرام عقود-برامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية. وهو المشروع الذي من المنتظر أن يعطي زحما لعقود البرنامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إبراز مخطط تنمية المؤسسة المعنية الذي يُرتقب إنجازه في إطار هذا العقد البرنامج، بالإضافة إلى إدراج مختلف التحديات والأهداف المُتوخاة خاصة فيما يتعلق بالرفع من النجاعة الاقتصادية والاجتماعية لأداء المؤسسة أو المقاولات العمومية المعنية وذلك من خلال تحديد إجراءات الإصلاح وتعزيز أوجه التآزر والتكامل مع الفاعلين العموميين الآخرين.

ويصاحب هذا المرسوم، دليل منهجي جديد للتعاقد تمت صياغته وفق مقاربة شمولية تتوخى إدراج جميع محاور مخطط تطوير المؤسسة أو المقاولات العمومية ضمن عقد البرنامج وذلك بهدف تعزيز كفاءة الهيئة المعنية، والعمل على استدامة نموذجها الاقتصادي ونظام تسييرها وقيادة أنشطتها وكذا استراتيجية تحولها الرقمي، بالإضافة إلى تعزيز رأسمالها البشري واتخاذ الإجراءات التي تعزز التكامل والتآزر والتقارب أو إعادة التجميع مع مؤسسات ومقاولات أخرى وذلك في إطار الرؤية المندمجة لتنفيذ إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما عرفت سنة 2022، تعزيز دينامية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية بعد توقف دام سنتين تحت تأثير الأزمة الصحية والشروع في الإصلاح العميق للمؤسسات والمقاولات العمومية. هكذا، تم خلال شهر سبتمبر 2022 توقيع عقد برنامج بين الدولة والصندوق المغربي للتعاقد برسم الفترة 2022-2024. كما توجد مشاريع عقود برامج أخرى قيد التفاوض خاصة تلك التي سيتم إبرامها مع كل من مجموعة بريد المغرب ومع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك ومع المكتب الوطني للسكك الحديدية ومع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وفيما يخص آجال الأداء، فقد تم نشر التقرير السنوي الثاني لمرصد آجال الأداء في 14 أكتوبر 2022. وقد تم القيام بعدة تدابير منذ سنة 2018، بما في ذلك وضع إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وبالتالي مساعدة المقاولات على التغلب على الصعوبات المالية المرتبطة بالخزينة، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وذلك من أجل الحفاظ على المنحى الإيجابي لتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد تم تقليص متوسط معدل آجال الأداء ليصل 36,1 يوما في يونيو 2022 مقابل 55,9 يوما في دجنبر 2018، وسيتم العمل على تكريس النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها بهذا الصدد من خلال وضع آليات زجرية بتطبيق غرامات مرتبطة بالتأخير في الأداء. وتهدف هذه الآلية إلى تقليص آجال الأداء في القطاع الخاص، مع العلم أن مشروع القانون رقم 69.21 القاضي بإرساء هذه الآلية قد تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 2022/09/29.

وفي مجال التنميط المحاسبي، تم الشروع في تحديث الإطار المحاسبي الوطني بتعاون مع هيئة الخبراء المحاسبين وبدعم من مؤسسة دولية. ويهدف هذا المشروع إلى تحديث وتطوير الإطار المحاسباتي الوطني وجعله رافعة للشفافية وتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

كما تجري الأشغال حاليا، لوضع مرجع محاسباتي لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية وتحديد نطاق التجميع وإعداد أولى الحسابات المالية المجمعة.

أما فيما يخص تفعيل الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعد نشر القانون رقم 46.18 المعدل والمتمم للقانون 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 19 مارس 2020، فقد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنزيل النصوص التطبيقية التي نص عليها هذا القانون كإجراء أولي لدخوله حيز التنفيذ.

وسيمكن دخول هذا الإطار القانوني حيز التنفيذ، من إعطاء انطلاقة أشغال اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقوم بمهام استراتيجية ترتبط أساساً بتحديد الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعداد البرنامج الوطني الخاص بهذه الشراكة.

2. تعزيز حكامه وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

تجري حالياً أشغال صياغة مشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، وتتواصل المشاورات مع الشركاء المعنيين قبل إدراجه في مسطرة المصادقة سنة 2023. وتهدف النسخة الجديدة لهذا المشروع من تمكين المؤسسات والمقاولات العمومية من إطار قانوني موحد وواضح وإلى إرساء مبادئ توجيهية لهذا الإصلاح الطموح والمتمثلة أساساً في تكريس مبدأ استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مسؤولية الأجهزة التداولية والمسيرين واستعادة ثقة المرتفقين بهدف تحسين أداء التدبير العمومي والخدمات المقدمة للزبناء وضمان استعمال أمثل للأموال العمومية وتعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن ورش تحيين الميثاق الخاص بحكامه المؤسسات والمقاولات العمومية، يأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها مجال الحكامة على المستويين الوطني (نصوص قانونية وتنظيمية جديدة، توجيهات ...) والدولي (المبادئ التوجيهية لحكامه الشركات العمومية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولمجموعة العشرين...). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الورش، يتم إنجازه في إطار مقاربة تشاركية من خلال إجراء مشاورات موسعة مع كل من اللجنة الوطنية لحكامه المقاولات ومع العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية ومع المؤسسات والجمعيات النشيطة في مجال الحكامة.

وتتكون بنية مشروع الميثاق الذي يتم تحيينه، من عشرة أجزاء تهم دور الجهاز التداولي ودور اللجان المتخصصة المنبثقة عنه بالإضافة إلى مسؤولية مسيري المؤسسة أو المقاولات العمومية والأخلاقيات التي يجب التقيد بها وتدبير المخاطر ونظام المراقبة الداخلية والتدقيق ونشر المعلومة والشفافية والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

وسيتم اعتماد الميثاق عن طريق مرسوم طبقاً لمقتضيات المادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21 المذكور وذلك مباشرة بعد المصادقة عليه.

ومن جهة أخرى وبرسم سنة 2021، خضعت سبع مؤسسات ومقاولات عمومية لعمليات جديدة للتدقيق الخارجي (وكالات الأحواض المائية لسبو وملوية ونهر أم الربيع وسوس ماسة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وبريد المغرب والمعهد الوطني للبحوث الزراعي)، وقد تمت مباشرة عملية تتبع تفعيل التوصيات المنبثقة عنها خلال النصف الأول من سنة 2022.

ويهم برنامج التدقيق الخارجي برسم سنة 2022 خمس عمليات (الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات ومجموعة العمران و3 مؤسسات عمومية من القطاع الاجتماعي وهي وكالة التنمية الاجتماعية ومكتب تنمية التعاون والتعاون الوطني). ولقد تم إعطاء الأمر بالخدمة لإنجاز التدقيق الخارجي للشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات في شتنبر 2022 ومازالت باقي العمليات في طور إعادة الإطلاق.